المحاضرة 01 : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاخرى

1. مفهوم علم الاقتصاد:

يُعد **علم الاقتصاد** من أبرز العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة كيفية استخدام الموارد المحدودة لإشباع حاجات الإنسان المتزايدة. تنبع أهميته من كونه يتناول قضايا أساسية مثل الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، والنمو. وتزداد الحاجة إليه مع تعقّد المجتمعات وتداخل أنشطتها الاقتصادية. كما يُعد أداة تحليلية لفهم سلوك الأفراد والمؤسسات في مواجهة الندرة واتخاذ القرارات. لذلك، يمثل الاقتصاد مدخلًا لفهم التوازن بين الإمكانيات المحدودة والطموحات اللامحدودة للمجتمعات.

1.1تعريف عام:

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة السلوك البشري في ظل الندرة، أي في ظل محدودية الموارد المتاحة مقابل حاجات ورغبات غير محدودة.

يهتم هذا العلم بكيفية تخصيص الموارد المتاحة (من عمل ورأس مال وطبيعة وتنظيم) لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، الإنتاج والاستهلاك، الادخار والاستثمار.

1.2تعريفات مختارة من علماء الاقتصاد:

آدم سميث (1776): عرّف آدم سميث، رائد المدرسة الكلاسيكية، علم الاقتصاد في كتابه الشهير *"ثروة الأمم"* (1776) بأنه العلم الذي يهتم بدراسة كيفية تحقيق الثروة وتنميتها داخل المجتمعات. وركّز في تحليله على دور **العمل المنتج** باعتباره المصدر الأساسي للثروة، وعلى أهمية **تقسيم العمل** في زيادة الكفاءة والإنتاجية. اعتبر أن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يؤدي – بفضل "اليد الخفية" – إلى تحقيق

المصلحة العامة. كما شدّد على ضرورة ترك السوق يعمل بحرية دون تدخل الدولة، إلا في حدود الأمن والعدالة والبنى التحتية. ويُعد تعريفه أساسًا للفكر الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي.

ألفرد مارشال :(1890)

عرّف ألفرد مارشال أحد مؤسسي المدرسة النيوكلاسيكية علم الاقتصاد في كتابه ***"مبادئ الاقتصاد*** (1890)" بأنه "دراسة الإنسان في أعمال حياته العادية". ركّز في تعريفه على الجانب الإنساني والاجتماعي للنشاط الاقتصادي، معتبرًا أن الاقتصاد لا يدرس الثروة من أجلها، بل من أجل تأثيرها على رفاهية الإنسان. ومن هذا المنطلق، رأى أن الاقتصاد علم يهتم بتحسين ظروف الناس اليومية من خلال تحليل سلوكهم في الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وقد جمع في منهجه بين التحليل الكمي والمنظور الاجتماعي، مما شكّل نقطة تحول في تطور الفكر الاقتصادي الحديث.

ليونيل روبنز :(1932) :

قدّم ليونيل روبنز في عام 1932 تعريفًا أكثر حداثة لعلم الاقتصاد، حيث قال:

"الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني بوصفه علاقة بين غايات غير محدودة ووسائل نادرة لها استعمالات متعددة".

يُبرز هذا التعريف جوهر المشكلة الاقتصادية، وهي **الندرة والاختيار**، إذ أن الموارد المتاحة لا تكفي لإشباع كل الحاجات، مما يفرض على الأفراد والمجتمعات اتخاذ قرارات عقلانية لترتيب أولوياتهم، وقد شكّل تعريف **روبنز** نقلة نوعية نحو جعل الاقتصاد علمًا تحليليًا يعالج مفاهيم الكفاءة والتخصيص، بعيدًا عن الأحكام القيمية أو الأهداف الاجتماعية.

1.3خصائص علم الاقتصاد

يتميّز علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص التي توضح طبيعته كعلم اجتماعي وتحليلي يعالج مشكلات الندرة والاختيار ضمن بيئات متغيّرة. ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

- **علم اجتماعي** :لأنه يدرس سلوك الأفراد والمجتمعات في تعاملهم مع الموارد وتوزيعها، ضمن إطار اجتماعي متكامل.
- **يعتمد على التحليل والمنطق** :يستخدم أدوات عقلانية ونماذج كمية لفهم العلاقات الاقتصادية وتفسير الظواهر.
- **قائم على الندرة والاختيار** :يركّز على كيفية تخصيص الموارد المحدودة لتلبية حاجات متعددة ومتزايدة.
- **ديناميكي وتطوري** :يتغيّر بتغير السياقات السياسية، الاجتماعية، والتكنولوجية، ويواكب تطورات العصر.
- **علم وصفي، تفسيري، ومعياري** :يصف الواقع الاقتصادي، يفسر أسبابه، ويقترح سياسات وحلولًا لتحقيق الكفاءة والعدالة.

1.4أهداف علم الاقتصاد

يهدف علم الاقتصاد إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تساعد في فهم الواقع الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الكفاءة والعدالة في استخدام الموارد، ومن أبرز هذه الأهداف:

- **تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد** :من خلال الاستخدام الأمثل للموارد النادرة بما يحقق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع.

- **تحقيق النمو الاقتصادي** :عبر زيادة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار والابتكار لتحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل.
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** :من خلال الحد من التقلبات في مستوى الأسعار، البطالة، والنمو، وتجنّب الأزمات الاقتصادية.
- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة** :عبر السياسات الاقتصادية التي تقلّل من الفوارق الاجتماعية وتحمي الفئات الضعيفة.
- **فهم وتحليل السلوك الاقتصادي** :سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، لفهم كيفية اتخاذ القرارات في ظل الندرة والمخاطرة.
- **تقديم توصيات للسياسات الاقتصادية** :من خلال تقديم أدوات ونماذج تساعد صناع القرار في تبني سياسات فعالة لتحقيق الأهداف الوطنية.

1.5 مناهج علم الاقتصاد:

مناهج علم الاقتصاد هي الأدوات والأساليب التي يستخدمها الاقتصاديون لفهم وتحليل الظواهر الاقتصادية. وتتنوع هذه المناهج بحسب زاوية الدراسة وطبيعة الظاهرة المدروسة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

المنهج الاستقرائي:(Inductive Method)

- يقوم على جمع البيانات والملاحظات من الواقع الاقتصادي وتحليلها لاستخلاص قوانين ونظريات عامة.
- مثال: ملاحظة سلوك المستهلكين تجاه تغير الأسعار، ثم تعميم العلاقة بين السعر والطلب.
- يُستخدم في البحث التطبيقي والميداني.

المنهج الاستنباطي:(Deductive Method)

- ينطلق من مقدمات ونظريات عامة ليصل إلى استنتاجات تخص حالة معينة.
- يُستخدم بكثرة في الاقتصاد النظري.

- مثال: الانطلاق من فرضية "زيادة الطلب ترفع الأسعار"، ثم تطبيقها على سوق العقارات.

المنهج الوصفي:(Descriptive Method)

- يهدف إلى وصف الواقع الاقتصادي بدقة دون تفسير أو تعميم، باستخدام البيانات والإحصاءات.
- يُستخدم في إعداد التقارير الاقتصادية والدراسات الميدانية.

المنهج التحليلي:(Analytical Method)

- يعتمد على النماذج الرياضية والمنطقية لتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.
- يُستخدم في الاقتصاد النظري والقياسي، مثل نموذج العرض والطلب أو دالة الإنتاج.

المنهج الكمي:(Quantitative Method)

- يُركز على استخدام الرياضيات، الإحصاء، والاقتصاد القياسي لقياس الظواهر الاقتصادية.
- يُعد أساسًا في الدراسات الحديثة والتوقعات الاقتصادية.

المنهج المقارن:(Comparative Method)

- يُستخدم للمقارنة بين أنظمة أو سياسات اقتصادية مختلفة، مثل مقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية، أو بين اقتصاد دولتين.
- يهدف إلى إبراز أوجه الشبه والاختلاف والتعلم من التجارب.

المنهج التاريخي:(Historical Method)

- يعتمد على دراسة تطور الظواهر الاقتصادية عبر الزمن لفهم أصولها وتفسير حاضرها.
- يُستخدم في تحليل الأزمات المالية، تطور النظام النقدي، أو تطور الفكر الاقتصادي.

و عليه يمكن القول بأن علم الاقتصاد يجمع بين **المنهج العلمي الكمي** و**المنهج الاجتماعي التحليلي**، مما يجعله علمًا متوازنًا بين الدقة الرياضية وفهم السلوك الإنساني.

1.6 أدوات التحليل الاقتصادي:

أدوات التحليل الاقتصادي هي الوسائل التي يستخدمها الاقتصاديون لفهم الظواهر الاقتصادية، تفسيرها، والتنبؤ بها، كما تُستخدم لتقييم السياسات الاقتصادية. وتنقسم هذه الأدوات إلى نوعين رئيسيين :**أدوات نظرية** و**أدوات كمية**.

أولاً: الأدوات النظرية:

أ. **النماذج الاقتصادية(Economic Models)** : وهي تمثيلات مبسطة للواقع الاقتصادي (غالبًا رياضية أو بيانية). مثل: نموذج العرض والطلب، أو نموذج التوازن العام.

ب. **التحليل الحدّي(Marginal Analysis)** : **وهو** يبحث في التغيرات الناتجة عن إضافة أو إزالة وحدة واحدة من متغير اقتصادي معين. مثال: تحليل التكلفة الحدّية أو المنفعة الحدّية.

ج. **التحليل الجزئي والكلي:**

د. **التحليل الجزئي** :يدرس سلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية الصغيرة (مستهلك، شركة).

هـ. **التحليل الكلي** :يهتم بدراسة الاقتصاد ككل (الناتج القومي، البطالة، التضخم).

ثانيًا: الأدوات الكمية:

أ. **الإحصاء الاقتصادي:(Economic Statistics)** : و هو يعنى بجمع وتنظيم وتحليل البيانات الاقتصادية (مثل معدل النمو، البطالة، التضخم).

ب. **الاقتصاد القياسي:(Econometrics)** : يستخدم النماذج الرياضية والإحصائية لقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية واختبار الفرضيات.

ج. **التحليل البياني:(Graphical Analysis)** : حيث تم استخدام الرسوم البيانية لتوضيح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية (مثل منحنى الطلب والعرض).

د. **التحليل الرياضي:(Mathematical Analysis)** : حيث يتم صياغة العلاقات الاقتصادية باستخدام المعادلات لتفسير السلوك الاقتصادي بدقة.

2. علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

2.1 موضوع علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بتحليل كيفية إدارة المجتمعات للموارد المحدودة بهدف تلبية احتياجاتها المتزايدة والمتنوعة، ففي جوهره يدرس الاقتصاد السلوك البشري المرتبط بعملية اتخاذ القرار بين خيارات متعددة في ظل الندرة، وهي الحالة التي تكون فيها الموارد المتوفرة أقل من رغبات البشر غير المحدودة، يتناول **الاقتصاد** قضايا أساسية مثل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات والاستهلاك، ويبحث في كيفية تخصيص الموارد بين الاستعمالات المتعددة، ومن خلال ذلك يجيب الاقتصاد عن أسئلة جوهرية حول كيفية إنتاج السلع والخدمات، وكيفية توزيعها على الأفراد، وكيفية تحقيق الكفاءة والعدالة في المجتمع. يتطرق كذلك إلى دراسة الأسعار وتشكّل الأسواق، والآليات التي تحدد العرض والطلب. فالعوامل الاقتصادية لا تقتصر فقط على الأرقام بل تضم سلوك الأفراد والمؤسسات والدولة وتداخلاتهم في السوق، ما يجعل الاقتصاد علماً مركّباً يتطلب أدوات نظرية وتطبيقية متنوعة، إضافة إلى ذلك يتابع علم الاقتصاد التطورات في السياسات العامة وتأثيراتها على **النمو والتضخم والبطالة والاستثمار**، ويقدم إرشادات عملية لصانعي القرار من أجل ضمان استدامة الموارد وتحقيق الرفاه الاجتماعي، من هنا تظهر أهمية **الاقتصاد** باعتباره علمًا أساسيًا لإدارة المجتمعات بشكل فعّال في مواجهة التحديات المعاصرة، مثل **العولمة، وتغير المناخ، والتحولات التكنولوجية، وتغير نمط الاستهلاك العالمي**

2.2 فروع علم الاقتصاد:

ينقسم **علم الاقتصاد** إلى عدة فروع رئيسية تساعد في فهم ودراسة مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ضمن المجتمع.

الفرع الأول: وهو **الاقتصاد الجزئي** الذي يدرس سلوك الأفراد والمنشآت والمؤسسات وكيفية اتخاذهم للقرارات الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية الصغيرة، مثل طلب المستهلكين على المنتجات، وسلوك المنتجين في تحديد الكميات والأسعار، ودور السوق في تحقيق التوازن بين العرض والطلب. يركز الاقتصاد

الجزئي على مفاهيم مثل المرونة، وتحليل التكاليف، ونظرية المستهلك ونظرية المنشأة، وتأثير الحوافز على الخيارات الاقتصادية.

الفرع الثاني : وهو **الاقتصاد الكلي** الذي يهتم بتحليل الاقتصاد الوطني أو الدولي ككل، فهو يدرس المؤشرات الإجمالية مثل الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، السياسات النقدية والمالية، والنمو الاقتصادي. يركز الاقتصاد الكلي على دراسة العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتأثير السياسات الحكومية عليها، ويساعد في فهم التغيرات الاقتصادية الشاملة ودورها في توجيه الاقتصاد نحو تحقيق استقرار ونمو مستدام.

بالإضافة إلى ذلك توجد فروع أخرى مثل الاقتصاد الدولي، اقتصاد التنمية، الاقتصاد القياسي، الاقتصاد السلوكي، الاقتصاد المالي، الاقتصاد البيئي، وعلوم الإدارة الاقتصادية. هذه الفروع تسمح للباحثين بتطبيق التحليل الاقتصادي على قضايا متخصصة، مثل التجارة الخارجية، التنمية في الدول النامية، الأزمات المالية، والآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية، وهناك أيضًا تطورات حديثة مثل الاقتصاد الرقمي واقتصاد الريادة والابتكار، وهي فروع تسلط الضوء على تكنولوجيا المعلومات والانترنت وريادة الأعمال وآثارها الاقتصادية المتزايدة في العصر الحديث

2.3 الفرق بين الاقتصاد والاقتصاد السياسي

- **الاقتصاد السياسي** هو المفهوم الأقدم وظهر في القرن الثامن عشر حيث كان يُعنى بدراسة العلاقات الاقتصادية في ضوء التفاعلات السياسية والاجتماعية (كما عند المفكرين الكلاسيكيين مثل سميث، ريكاردو، ماركس).

- أما **علم الاقتصاد الحديث**، خاصة بعد القرن التاسع عشر فقد تطور ليصبح أكثر تجريدًا وتحليليًا، معتمدًا على النماذج الرياضية والمنطقية لفهم العلاقات الاقتصادية، بعيدًا عن التأثيرات السياسية المباشرة.

جدول رقم 01 : مقارنة بين علم الاقتصاد و علم الاقتصاد السياسي

معايير المقارنة	الاقتصاد السياسي	علم الاقتصاد الحديث
التركيز	التفاعل بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع	تخصيص الموارد وتحليل الأسواق
المنهج	فلسفي، وصفي، نقدي	رياضي، تحليلي، إيجابي ومعياري
التطبيقات	تحليل الطبقات، التوزيع، السلطة الاقتصادية	تحليل العرض والطلب، الأسعار، الكفاءة

ومع ذلك، فإن **الاقتصاد السياسي** يعود حاليًا ليأخذ مكانًا مهمًا، خاصة في تحليل قضايا **التنمية، العدالة، الفقر، البيئة، العولمة**، وغيرها.

2.4 علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يمثل **علم الاقتصاد** أحد أعمدة العلوم الاجتماعية، إذ يُعنى بدراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجات الإنسان المتزايدة، ونظرًا لتداخله مع الظواهر الإنسانية، فإنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعلوم أخرى مثل علم الاجتماع، السياسة، القانون، الرياضيات، والتاريخ. فكل ظاهرة اقتصادية تحمل في طياتها أبعادًا اجتماعية ونفسية وتشريعية وكمية، هذا التكامل يجعل من الاقتصاد علمًا مركزيًا لفهم سلوك الأفراد والمجتمعات، وصياغة السياسات التي تحقق النمو والاستقرار.

أ. العلوم الاجتماعية:

-**علاقته بعلم الاجتماع** :ترتبط علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع بعلاقة تكاملية، حيث يدرس الاقتصاد السلوك البشري في مواجهة الندرة، بينما يهتم علم الاجتماع بالبُنى والعلاقات الاجتماعية التي تؤثر في هذا السلوك. فالقرارات الاقتصادية مثل الاستهلاك والادخار والعمل لا تتم بمعزل عن الإطار الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد. من منظور اقتصادي، تؤثر العادات، القيم، ومستوى التعليم في تشكيل الطلب والأسواق وتوزيع الدخل. كما أن الظواهر الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي تُعد في جوهرها مشكلات اقتصادية لها جذور وأبعاد اجتماعية، مما يفرض على الاقتصاديين فهم السياق الاجتماعي عند صياغة السياسات الاقتصادية.

-**العلوم السياسية** :يرتبط علم الاقتصاد بعلم السياسة ارتباطًا وثيقًا، إذ أن السياسات الاقتصادية تُصاغ وتُنفّذ ضمن الإطار السياسي للدولة، فالقرارات المتعلقة بالضرائب، الإنفاق العام، الدعم، والتوزيع العادل للثروات تتطلب إرادة سياسية وتوازنات بين مختلف الفاعلين، من منظور اقتصادي، تؤثر البيئة السياسية في مناخ الاستثمار، الاستقرار النقدي، وحركة رؤوس الأموال، كما أن الأنظمة السياسية (ديمقراطية، استبدادية، ليبرالية، اشتراكية) تُحدّد طبيعة النظام الاقتصادي المُعتمد وآلية تدخل الدولة في السوق. لذلك، لا يمكن فصل تحليل الظواهر الاقتصادية عن السياقات السياسية التي تصوغها وتوجهها.

- **القانون:**

يرتبط علم الاقتصاد بعلم القانون ارتباطًا تنظيميًا ووظيفيًا، حيث يشكّل القانون الإطار الذي ينظّم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات فالقواعد القانونية تُحدد حقوق الملكية، شروط العقود، تنظيم المنافسة، حماية المستهلك، وآليات التدخل في السوق، وهي كلها عناصر تؤثر مباشرة في النشاط الاقتصادي، من منظور اقتصادي تُعد القوانين أدوات لضمان الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، كما

تُستخدم النماذج الاقتصادية لتحليل آثار السياسات والتشريعات (مثل قوانين الضرائب أو الحد الأدنى للأجور) على السوق والرفاه الاجتماعي ، لذا يقوم التكامل بين الاقتصاد والقانون على ضبط التفاعل بين الحوافز الاقتصادية والإطار القانوني المنظم لها.

-**علم النفس** :علم الاقتصاد بعلم النفس من خلال دراسة سلوك الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية فبينما يفترض الاقتصاد التقليدي أن الإنسان عقلاني ويهدف إلى تعظيم منفعته، يوضح علم النفس أن القرارات الاقتصادية كثيرًا ما تتأثر بالعواطف، التحيزات، والخبرة الشخصية. هذا ما أدّى إلى ظهور **الاقتصاد السلوكي** الذي يدمج التحليل النفسي لفهم سلوك المستهلكين والمستثمرين في ظل عدم اليقين والمخاطرة. فعلى سبيل المثال، يمكن تفسير ظواهر مثل الإفراط في الاستهلاك أو تجنّب الادخار من خلال مفاهيم نفسية كالإشباع الفوري أو النفور من الخسارة. وبالتالي، يُسهم علم النفس في تعميق فهم الاقتصاد للواقع البشري بعيدًا عن النماذج المجردة.

-**علم التاريخ** :يرتبط علم الاقتصاد بعلم التاريخ ارتباطًا وثيقًا، إذ أن فهم الظواهر الاقتصادية يتطلب دراسة تطورها عبر الزمن فالتاريخ يُقدّم معطيات أساسية حول تطوّر الأنظمة الاقتصادية، الأزمات المالية، الثورات الصناعية، والحروب وآثارها على الاقتصاد.

يُمكّن التاريخ من تحليل دور السياسات الاقتصادية عبر الفترات الزمنية المختلفة واستخلاص دروس من النجاحات والإخفاقات السابقة، كما أن الظواهر الحالية – **كالتضخم أو البطالة** – لا يمكن تفسيرها بدقة دون الرجوع إلى جذورها التاريخية. وعليه، يُعتبر التاريخ خلفية ضرورية لفهم السياقات الاقتصادية وتفسير التغيرات البنيوية في المجتمعات.

-علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

يرتبط علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا بعلاقة وثيقة، حيث يهتم الاقتصاد بدراسة إنتاج وتوزيع واستهلاك الموارد، بينما تركز الجغرافيا على المكان والحيز الذي تحدث فيه هذه الأنشطة. وتظهر هذه العلاقة بشكل واضح في **الجغرافيا الاقتصادية**، التي تدرس تأثير الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس، والموارد الطبيعية على النشاط الاقتصادي. فالموقع الجغرافي يُسهم في تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي (كالزراعة، التجارة، الصناعة)، ويؤثر في تكاليف النقل، وتوزيع الأسواق، ومراكز الإنتاج. كما تساعد الجغرافيا في فهم التفاوت الإقليمي في النمو الاقتصادي والتنمية، مما يتيح وضع سياسات أكثر عدالة وفعالية. لذا، فإن التفاعل بين الاقتصاد والجغرافيا ضروري لتحليل واقعي ومتكامل للأنشطة الاقتصادية.

-علاقة علم الاقتصاد بالأخلاق

يرتبط علم الاقتصاد **بالأخلاق** ارتباطًا وثيقًا، رغم أن بعض المدارس الاقتصادية حاولت فصلهما في التحليل، فالنشاط الاقتصادي لا يتم في فراغ بل داخل منظومة قيمية تؤثر في سلوك الأفراد واتجاهات السوق. فقرارات مثل العدالة في التوزيع، تسعير السلع الأساسية، ومحاربة الاحتكار، كلها تحمل بُعدًا أخلاقيًا يتجاوز الحسابات المادية.

من منظور آخر تُعد **الأخلاق** عنصرًا حيويًا في توجيه الاقتصاد نحو الصالح العام، خصوصًا في قضايا مثل الفقر، التفاوت، حماية البيئة، أو استغلال العمل. وقد أكد فلاسفة اقتصاديون كبار كآدم سميث نفسه على أهمية **الضمير الأخلاقي** إلى جانب المصلحة الذاتية، لذلك يُعد التكامل بين الاقتصاد والأخلاق ضروريًا لتحقيق تنمية شاملة تراعي الإنسان لا الربح فقط.

ب. العلوم الكمية:

– **الرياضيات** :تُعد العلاقة بين علم **الاقتصاد وعلم الرياضيات** علاقة وظيفية وأساسية، حيث تُستخدم الرياضيات كأداة تحليلية لتمثيل الظواهر الاقتصادية بطريقة دقيقة ومنهجية، يعتمد الاقتصاد على المعادلات، الدوال، والمصفوفات في بناء النماذج الاقتصادية وتفسير العلاقات بين المتغيرات مثل العرض، الطلب، الأسعار، والدخل. كما تُستخدم أدوات التفاضل والتكامل في دراسة المفاضلة الحدّية، وتحليل التوازن وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

بفضل الرياضيات أصبح بالإمكان صياغة السياسات الاقتصادية بناءً على نماذج كمية واختبار الفرضيات من خلال القياس الاقتصادي (الاقتصاد القياسي)، لذلك تُعد الرياضيات لغة الاقتصاد التحليلية التي تمنحه الدقة والموضوعية في دراسة الواقع.

– **الإحصاء** :يرتبط علم الاقتصاد بعلم الإحصاء ارتباطًا عمليًا ومنهجيًا، إذ يعتمد الاقتصاد على الإحصاء في جمع البيانات، تنظيمها، تحليلها، واستخلاص المؤشرات الاقتصادية. فمن خلال الأساليب الإحصائية، يمكن قياس معدلات التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، والدخل القومي، مما يُتيح فهمًا كمّيًا للواقع الاقتصادي. كما يُستخدم الإحصاء في اختبار الفرضيات الاقتصادية، وبناء النماذج التنبؤية من خلال أدوات الاقتصاد القياسي وبدون البيانات الإحصائية الدقيقة، يصعب على الاقتصاديين اتخاذ قرارات علمية أو تقديم سياسات فعّالة. لذا، يُعد علم الإحصاء أحد الدعائم الأساسية للتحليل الاقتصادي الكمي الحديث.

– علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد القياسي:

ترتبط علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد القياسي ارتباطًا تكامليًا، حيث يُعد الاقتصاد القياسي فرعًا من فروع علم الاقتصاد يُوظّف **الأساليب الإحصائية والرياضية** لقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية.

يقوم علم الاقتصاد بصياغة الفرضيات والنظريات التي تفسر سلوك الأفراد والأسواق، بينما يقوم الاقتصاد القياسي باختبار هذه الفرضيات باستخدام بيانات واقعية. فمثلًا، عندما يضع الاقتصادي نظرية حول العلاقة بين الدخل والاستهلاك، يتدخل الاقتصاد القياسي لتحويلها إلى نموذج رياضي يمكن تقديره وتحليله باستخدام البيانات.

وبالتالي يُسهم الاقتصاد القياسي في إعطاء علم الاقتصاد طابعًا تجريبيًا وقياسيًا، مما يتيح التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية، وصياغة توصيات دقيقة مبنية على أدلة كمية.

ج. العلوم الطبيعية:

– **البيئة والجيولوجيا** :يرتبط علم الاقتصاد بعلم البيئة والجيولوجيا من خلال دراسة استخدام الموارد الطبيعية وتقييم آثار النشاط الاقتصادي على البيئة. فعلم الاقتصاد يهتم بكيفية تخصيص الموارد النادرة، ومنها الموارد البيئية (كالماء، الهواء، المعادن)، بينما توفّر الجيولوجيا والبيئة معرفة دقيقة بطبيعة هذه الموارد، كميتها، ومحدودية تجددها. ويظهر هذا التكامل بوضوح في **اقتصاديات البيئة** و**اقتصاديات الموارد الطبيعية**، التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تسعير الموارد بشكل يعكس ندرتها وتكاليف استنزافها. كما تُسهم هذه العلاقة في وضع سياسات للحد من التلوث، وتقدير الأثر البيئي للمشروعات الاقتصادية، وهو ما يعزز التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. **التكنولوجيا والهندسة** :تؤثر في الإنتاجية والتكامل بين رأس المال والعمل.

✍️ .خلاصة الفصل الأول:

- علم الاقتصاد يهتم بتحليل كيفية استخدام الموارد المحدودة لتلبية الحاجات غير المحدودة.
- تطور من الاقتصاد السياسي إلى علم مستقل قائم على التحليل الكمي والمنهجي.
- يبقى علم الاقتصاد متداخلًا بقوة مع باقي العلوم، مما يجعله أداة محورية لفهم العالم المعاصر وصياغة السياسات العامة.

🧠أسئلة للمراجعة:

1. ما هو المقصود بعلم الاقتصاد من منظور كلاسيكي وحديث؟
2. اشرح مفهوم الندرة وعلاقته بعلم الاقتصاد.
3. كيف يُعرّف آدم سميث الاقتصاد؟ وكيف يُعرّفه ليونيل روبنز ؟
4. لماذا يُصنف علم الاقتصاد ضمن العلوم الاجتماعية؟
5. ما هي الأهداف الأساسية لعلم الاقتصاد؟
6. كيف يسعى الاقتصاد لتحقيق الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد؟
7. وضّح الفرق بين الهدف الكلي والهدف الجزئي في علم الاقتصاد.
8. كيف يرتبط هدف تحقيق الرفاه الاجتماعي بمبادئ الاقتصاد؟
9. ما هي الأهداف الأساسية لعلم الاقتصاد؟
10. كيف يسعى الاقتصاد لتحقيق الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد؟
11. وضّح الفرق بين الهدف الكلي والهدف الجزئي في علم الاقتصاد.

12. كيف يرتبط هدف تحقيق الرفاه الاجتماعي بمبادئ الاقتصاد؟
13. ما هي أهم القضايا التي يركز عليها موضوع علم الاقتصاد؟
14. كيف تتحدد المشكلة الاقتصادية في المجتمعات؟
15. ناقش العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في تحليل الاقتصاد.
16. فيم تختلف مجالات اهتمام الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي؟
17. ما هي أهم القضايا التي يركز عليها موضوع علم الاقتصاد؟
18. كيف تتحدد المشكلة الاقتصادية في المجتمعات؟
19. ناقش العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في تحليل الاقتصاد.
20. فيم تختلف مجالات اهتمام الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي؟
21. ما هي أهم القضايا التي يركز عليها موضوع علم الاقتصاد؟
22. كيف تتحدد المشكلة الاقتصادية في المجتمعات؟
23. ناقش العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في تحليل الاقتصاد.
24. فيما تختلف مجالات اهتمام الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي؟
25. ما الفرق بين الحاجة والرغبة؟ وكيف يؤثر هذا على دراسة الاقتصاد؟
26. قارن بين الاقتصاد السياسي وعلم الاقتصاد الحديث من حيث الأهداف والمنهج.
27. ما هي أبرز العلوم التي يتكامل معها علم الاقتصاد؟ أعط مثالًا.